قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل لمنحة استيراد حديد تسليح بمبلغ ٥٠٠ مليون ين ياباني بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤ / ١٠/ ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ووفق على الكتاب المتبادل لمنحة استيراد حديد تسليح بمبلغ ٥٠٠ مليون ين ياباني بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٠ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ صفر سنة ١٤٠١ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

القاهرة فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٠

سيدى

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى دارت أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين أقترح نيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ — بغرض الإسهام فى تنفيذ مشروع اسكان لمحدودى الدخل (والمشار إليها هنا فيما بعد " بالمشروع ") الذى تقوم به حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية — طبقا للقوانين والقواعد اليابانية المعمول بها فى هذا الشأن — منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين (المشار إليها هنا فيما بعد " بالمنحة ") .

٢ — تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٨١ ما لم يتم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ — تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء المنتجات اليابانية والخدمات المنصوص عليها فيما بعد والضرورية لتنفيذ المشروع :

(ا) قضبان حديدية صغيرة الحجم ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل القضبان صغيرة الحجم المشار إليها فى الفقرة الفرعية (ا) بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية .

٤ — تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) .

وستقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص الطبيعيين اليابانيين أو الأشخاص الاعتباريين اليابانيين التى يديرها أشخاص طبيعيون يابانيون) .

٥ — (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطى الالتزامات التى أستحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى يتم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) المشار إليها هنا " بـ العقود التى تتم فحصها ") وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الهيئة المعنية بها (المشار إليها هناك " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) أن الغرض الوحيد لحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استلام مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين الياباني والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها .

ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية بها .

٦ — (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة :

(أ) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ فى جمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة ،

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية ، والضرائب المحلية وأى غرامات والية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها ؛

(ج) ضمان استعمال المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة استعمالا سليما وفعالا لتنفيذ المشروع ، و

(د) تحويل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يتم إعادة تصدير المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما فى أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة مع مذكرة سعادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة أنها تشكل اتفاقا بين الحكومتين والذى يصبح نافذ المفعول عند تلقى حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير مفوض فوق العادة
لليابان
لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٠

سيدى

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على مايلى :

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى دارت أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ــ أقترح نيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ــ بغرض الإسهام فى تنفيذ مشروع تنفيذ إسكان لمحدودى الدخل (والمشار إليه هنا فيما بعد "بالمشروع" الذى تقوم به جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ــ طبقا للقوانين والقواعد اليابانية المعمول بها فى هذا الشأن ــ منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين (المشار إليها هنا فيما بعد "بالمنحة") .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول هذه الترتيبات و٣١ مارس ١٩٨١ ما لم يتم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

---

٣ — تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء المنتجات اليابانية والخدمات المنصوص عليها فيما بعد ولضرورة تنفيذ المشروع :

(أ) قضبان حديدية صغيرة الحجم ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل القضبان صغيرة الحجم المشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية .

٤ — تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) .

وستقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص الطبيعيين اليابانيين أو الأشخاص الاعتباريين اليابانيين التى يديرها أشخاص طبيعيون يابانيون) .

٥ — (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطى الالتزامات التى أستحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى يتم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) المشار إليها هنا "بالعقود التى تم فحصها" وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الهيئة المعنية بها (المشار إليها هنا "بالبنك") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استلام مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها .

ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية بها .

٦ — (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ فى جمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية ، والضرائب المحلية وأى غرامات مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان استعمال المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة استعمالا سليما وفعالا لتنفيذ المشروع ، و

(د) تحويل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لاتتم إعادة تصدير المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ — تتشاور الحكومتان مع بعضهما فى أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة مع مذكرة سعادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة بأنها تشكل اتفاقا بين الحكومتين والذى يصبح نافذ المفعول عند تلقى حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سوف يعتبرا أنهما تشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظم تقديرى ،

د . عبد الرزاق عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل لمنحة استيراد حديد تسليح بمبلغ ٥٠٠ مليون ين ياباني بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع عليه فى القاهرة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٠

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٨١ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ــ ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل لمنحة استيراد حديد تسليح بمبلغ ٥٠٠ مليون ين ياباني بين حكومة جمهورية مصر العربية واليابان الموقع عليه فى القاهرة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٠ . ويعمل به اعتبارا من ١٥ فبراير سنة ١٩٨١ ؛

كمال حسن على